لان النصب في الجر لان النصب علم المفعولية فيؤول الكلام الى
معنى ويكون مفعولا في موضع الجر وهل هذا الا هذيان قو واما الاسم
القسم الذي يستوفي وجوه الاعراب والتنوين منصرفا لخلوصه في الاسمية
المقوية عن شبه الفعل والحرف والمبني الخالي اذ واخذ رعونة والقسم
الثاني غير منصرف لعدم خلوصه فيها لان له شبها بالفعل قوله الا اذا
اضيف اه ش متفرع ظرف لقوله منع او يفتح على اختلاف الفريقين اي منع
عن الجر في كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام او يفتح في موضع
الجر كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام فانه حينئذ يجر بالكسر اما الانصراف
بسببها كما قال بعضهم واما لان بناء المقصود بالمنع هو التنوين وسقوط
الكسر تابع لسقوطه وفي الحالتين لا يتصور وجود التنوين فلا يتصور
سقوطها الكسر قد دخل مع كونه غير منصرف والحق انه اذ بقي في الحالتين على ان
غير منصرف ودخول الكسر اما لانه تابع التنوين في السقوط ولا يتصور التنوين
فيهما فيسقط فيتبعه الكسر واما لتقوي الاسمية بدخول قوي الخواص
فدخل مع كونه ممنوعا بالذات في الحالتين ومع بقاء حكم عدم الصرف
واما لئلا يكون كالفعل في التعري عن الجر كل الاوقات وان لم يبقيا او
لم يبق احدهما فمنصرف ودخول الكسر لانصرافه قوله الاعراب هو اختلاف
اخر الكلمة اه ش خرج بقيد الاخر اختلاف الاول والوسط وبقيد اختلاف
العوامل اختلاف اواخر ما آخر كاختلاف آخر من في من زيد ومن ابنك
ومن الرجل فان سكونه بالوضع وفتحه وكسره لملاقات الساكن وخرج به

ايضا

ايضا قول المستفهم منونا مني حين قال المخبر جاء رجل ورأيت رجلا
ومررت برجل فانه وان كان فيه اختلاف الآخر الا انه ليس باختلاف العوامل
بل بسبب ان المستفهم يريد ان ينبه على حركة المسؤل عنه بما يجانسها من
حروف المد لئلا يقع الاشتباه في المسؤل عنه ان قيل اذا كان الاعراب اختلاف
الآخر يلزم بناء الاسم في اول التركيب لعدم الاختلاف اذ هو انتقال من بعض الحركات
الى بعض ولعدم العوامل وهو معرب بالاتفاق قلنا لا نسلم عدم لان الاختلاف
مطلق الانتقال من حركة الى حركة او من سكون الى حركة والعوامل في قوة العامل
والاختلاف بمعنى الوجود اي اختلاف آخر الكلمة بوجود العامل والثاني موجود
في اول التركيب ولئن سلمنا ان الانتقال من حركة الى حركة لكن لا نسلم عدمه
في اول التركيب لان هذا الانتقال اعم من الفعل والقوة القريبة والثاني موجود
فيه لحصول احدى الحركات واحد العوامل فيه او نقول عدمه فيه لا يضر لانه خاصة
مفارقة وفيه بحث ومنهم جعل الاعراب نفس الحركات والحروف وعلل عدوله
عن طريق الجمهور بوجهين احدهما ان الحركات والحروف امور موجودة
يليق بها ان يجعل دالا يليق بها بخلاف الاختلاف فانه امر ذهني والثاني
ان الاعراب ثلثة باجماعهم والاختلاف امر واحد ناشئ من الحركات او الحروف
فجعلهم الاعراب نفس الاختلاف يخالف اجماعهم على كونه ثلثة بخلاف ما
اذا كان نفس الحركات والحروف فانه لا يخالف فيه الاجماع لكون الحركات
والحروف ثلثة بلا شبهة اقول لا نسلم انه لا وجود للاختلاف كيف وهو
محسوس باحدى الحواس ولا نسلم ايضا ان الاختلاف امر واحد بل هو امور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)